دور برامج الحماية الاجتماعية في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة

إعداد الباحثة:

منى حماده غازي أحمد نيل

إشراف:

أ.د عبدالوهاب جودة الحايس

أ. م. د هاني محمد بهاء الدين

الملخص:

هدفت الدراســـة إلى التعرف على تأثير برنامج (تكافل وكرامة) على تحسـين الوضـع المعيشـي للأسـر الفقيرة في مصـر، مع التركيز على تأثير الدعم المالي المقدم من البرنامج على دخل الأسر، وتحسين القدرة الشرائية، واستقرار الأسر اقتصاديًا. كما يتناول تأثير البرنامج على فرص التعليم والرعاية الصحية والتغذية في هذه الأسـر. اعتمدت الدراسـة على الأسـلوب الوصـفي التحليلي باعتباره أنسـب الأسـاليب العلمية في دراسـة الظواهر الاجتماعية من هذا النوع وملائمته لطبيعة الدراسـة وموضـوعتها. واعتمدت الدراسـة على المقابلات الفردية وطريقة الملاحظة، في جمع البيانات الميدانية. واعتمدت الباحثة على العينة العمدية في اختيار مفرداتها وتكونت من ٥٠ مفردة من الأسر الفقيرة بقرية منشة الشرقية. وقد كشفت الدراسة عن عن مجموعة من النتائج من أهمها:

١. تبين أن الدعم المالي المقدم عبر برنامج "تكافل وكرامة" غير كافٍ لتحقيق تحسن جوهري في مستوى دخل الأسر المستفيدة؛ حيث أقر جميع المشاركين بأن المبالغ المقدمة لا تغطي الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن الدعم يسهم في تخفيف العبء المالي، إلا أنه لا يحقق استقرارًا اقتصاديًا مستدامًا للأسر.
٢. أظهرت البيانات أن الدعم المقدم لا يُحدث تحسـنًا ملموسًـا في القدرة الشـرائية للأسر الفقيرة، إذ تظل هذه الأسر غير قادرة على شراء جميع السلع الأساسية بسبب محدودية الدعم المالي.
٣. تبين أن البرنامج يساهم جزئيًا في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر، لكنه لا يعزز استقرارها بشكل فعال؛ حيث تعتمد الأسر على الدعم بشكل مؤقت، لكنه لا يؤدي إلى تغيير طويل الأمد في ظروفها المعيشـية، مما يعكس الحاجة إلى زيادات مالية وتحسين استراتيجيات الدعم لضمان استدامة التأثير.

الكلمات المفتاحية: برامج الحماية الاجتماعية – الفقر – برنامج تكافل وكرامة.

Abstract

The study aimed to examine the impact of the "Takaful and Karama" program on improving the living conditions of poor families in Egypt, focusing on the effect of the financial support provided by the program on household income, purchasing power, and economic stability. It also explores the program's impact on education opportunities, healthcare, and nutrition within these families.

The study employed a descriptive analytical approach, as it is the most suitable scientific method for studying social phenomena of this nature and aligns with the study's objectives and subject matter. Data collection was conducted using individual interviews and the observation method. The researcher used a purposive sampling technique, selecting a sample of 50 poor families from the village of Mansha'a Al-Sharqiya.

The study revealed several key findings, including:

1. The financial support provided through the "Takaful and Karama" program is insufficient to achieve a significant improvement in the income levels of beneficiary families. All participants acknowledged that the provided amounts do not cover essential needs such as food, education, and healthcare. While the support helps alleviate financial burdens, it does not ensure sustainable economic stability for families.

2. The data indicated that the provided support does not lead to a tangible improvement in the purchasing power of poor families, as they remain unable to afford all basic necessities due to the financial limitations of the aid.

3. The program partially contributes to improving the economic conditions of families but does not effectively enhance their stability. Families rely on the support

temporarily, but it does not lead to long-term changes in their living conditions. This highlights the need for increased financial aid and improved support strategies to ensure a more sustainable impact.

Keywords: Social Protection Programs – Poverty – Takaful and Karama Program.

أولاً: المقدمة

تعد مصـــر واحدة من الدول التي لجأت لتطبيق برامج الإصـــلاح الاقتصـــادي منذ أكثر من خمســين عامًا مما أدى إلى؛ إحداث تغيرات جوهرية في وضـــع الاقتصـــاد المصـــري والديون الخارجية للدولة وينعكس ذلك على الأوضـــاع المعيشـــية للفقراء في المجتمع نظرًا إلى أن أي تغير قد يطرأ على المجتمع يؤثر في المقام الأول على الفئات الفقيرة فيه ســـواء كان هذا التأثير ســـلبيًا أو إيجابيًا ويتتبع معدلات الفقر من عام ١٩٧٥ تبين وجود ارتفاع في معدلات الفقر بشـــكل مســـتمر إلى الآن.

تعد برامج الحماية الاجتماعية من أهم الوســائل التي تعتمدها الحكومات لتحقيق التنمية المســتدامة؛ حيث تســهم في تخفيف حدة الفقر، وتحســين مســتوى المعيشـــة، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي ظل التحديات الاقتصـــادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، برزت الحاجة إلى تصـــميم برامج تســـتهدف الفئات الأكثر احتياجًا، بهدف توفير شبكة أمان اجتماعي تحقق لهم الاستقرار والرفاهية.

في هذا السياق، أطلقت الحكومة المصرية برنامج (تكافل وكرامة) كأحد أبرز برامج الحماية الاجتماعية، مســـتهدفة الأســـر الفقيرة والأفراد الأكثر احتياجًا، خاصـــة في المناطق الريفية التي تعاني من ضـــعف الخدمات الأســـاســـية وارتفاع معدلات الفقر في مصـــر حيث بلغت عام ٢٠١٧ حوالي ٣٢,٥%. يهدف البرنامج إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر المستفيدة؛ من خلال تقديم دعم مالي مشـــروط وغير مشـــروط، مع التركيز على تعزيز فرص التعليم والصـــحة، كوسيلتين لتحسين جودة الحياة على المدى الطويل.

ومع أهمية هذا البرنامج وأثره الواضح على شريحة عريضة من المجتمع، برزت الحاجة إلى دراسة تطبيقية متعمقة تستهدف تقييم تأثيره الفعلي على تحسين مستوى معيشة المستفيدين، خصوصًا في الريف المصري؛ حيث ترتبط معدلات الفقر بضعف الموارد الاقتصادية والبنية التحتية. ومن هنا، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر برنامج (تكافل وكرامة) على فقراء الريف المستفيدين، من خلال تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للبرنامج، واستكشاف التحديات التي تواجه المستفيدين، وصولًا إلى تقديم توصيات من شأنها تحسين كفاءة البرنامج وتعظيم فائدته.

وتُعد هذه الدراسة إضافة إلى الجهود الأكاديمية والسياسية الساعية إلى تطوير نظم الحماية الاجتماعية، بما يسهم في تعزيز التنمية الشاملة والارتقاء بمستوى معيشة الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تعد برامج الحماية الاجتماعية إحدى أدوات السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية الأفراد في مواجهة المخاطر التي تفوق إمكاناتهم الذاتية المحدودة. وتشمل السياسات الاجتماعية مجموعة من القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب التوجهات التي تصدرها الحكومة ومؤسساتها. وتهدف هذه السياسات إلى تطوير الواقع الاجتماعي وتنظيمه، وتحقيق إنجازات تنموية ملموسة تؤثر إيجابيًا على الأفراد وجميع فئات المجتمع في مختلف المجالات، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو جسدية. كما تسعى هذه البرامج إلى تعزيز قدرات الأفراد، وزيادة مشاركتهم الفاعلة في المجتمع، وتحسين جودة حياتهم. لضمان نجاحها، يجب أن تولي السياسات الاجتماعية اهتمامًا خاصًا بمكافحة الفقر والحد من انتشاره، مع ضمان تلبية الحد الأدنى المقبول من التعليم والصحة والعمل والأجور وغيرها من أساسيات الحياة الإنسانية. إضافة إلى ذلك، تسهم السياسات

الاجتماعية في توفير الحماية للأفراد في حالة تعرضهم لمخاطر لا يستطيعون مواجهتها بإمكاناتهم المحدودة، مع الحرص على تقديم الخدمات الأساسية بأفضل مستوى ممكن. (الملتقى العلمي لدول مجلس التعاون، برامج ومشروعات رعاية الاسرة ، ٢٠٠٣، ص١٥).

وكان لتطبيق الحكومة المصرية لشروط صندوق النقد الدولي في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦) من أجل الحصول على القرض، أثر ملحوظ في ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد المصري بشكل كبير؛ مما جعل دخول الأفراد تتضاءل بالتبعية في ضوء الزيادات المستمرة في الأسعار؛ مما يعني اتساع أعداد البسطاء الذين يعيشون حتى على مبلغ ألف جنيه شهرياً للفرد ليصل عددهم لأكثر من ضعف عدد من يعيشون تحت خط الفقر. فتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ساهم في زيادة الغني غناءً وزيادة الفقير فقرًا، أما محدودي الدخل ومتوسطي الدخل فهم الذين يعانون من زيادة مشكلة البطالة والتضخم، ليؤدي ذلك إلى غياب العدالة الاجتماعية ويزيد من أعباء الفئات الفقيرة في المجتمع (سليمان، ٢٠١٩، ص ٢٦ – ٢٩).

كما أدى تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى ارتفاع كافة أسعار السلع المستوردة والخامات الأساسية التي يعتمد عليها حتي في الصناعات المحلية مما أدى إلى ارتفاع هائل طال كافة أسعار السلع حتى أدوية المرضى، فلم تصمت الطبقة المتوسطة أمام كل هذه الزيادة وانهارت لتصل إلى خط الفقر الأعلى والأدنى ونزل العديد من الفقراء إلى حالة الفقر المدقع التي لا يستطيع الفرد فيها حتي الحصول على السلع الغذائية اللازمة لبقائه على قيد الحياة (غازي، ٢٠٢٢، ص ١٢٤).

كما تعد برامج الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة محدودة الدخل إحدى دعائم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة المصرية في الوقت الراهن؛ ولذلك أعلنت مصر في العام ٢٠١٥ عن برنامج تكافل وكرامة، لتقديم دعم نقدي للفقراء ضمن شروط محددة (برنامج تكافل وكرامة، ٢٠٢٠). وقد أشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن إجمالي الأسر المستفيدة من برامج الدعم النقدي تكافل وكرامة بلغ ٣,٨ مليون أسرة في ٢٠٢١. ويستهدف برنامج تكافل وكرامة النساء بشكل خاص، إذ تبلغ نسبة المستفيدات من النساء ٩٠% من إجمالي المستفيدين (رومان، ٢٠٢١، ص ١١٢).

وبمراجعة التراث المنشور فى مجال علم اجتماع التنمية حول السياسات التي تتبعها الدولة في تطبيق برامج الحماية الاجتماعية على تحسين مستوى المعيشة تبين تنوع الدراسات السابقة ، والتي أظهرت العديد من النتائج، وفيما يلى عرض لأهم تلك الدراسات ونتائجها: أظهرت نتائج دراسة شيماء الدالي في دراستها عن دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر، أن أهم إسهامات برامج الحماية الإجتماعية تحددت في إشباع حاجات الأسر المدروسة في توفير الرعاية الصحية، والمساعدة في استكمال تعليم الأبناء، وتماسك الأسر واستقرارها، وزيادة روح التكافل في المجتمع، تنمية روح المواطنة والإنتماء، والحد من التسرب من التعليم، والحد من تشغيل الأطفال (الدالي، ٢٠١٨، ص ٨٠٣ – ٨٠٤) بينما أكدت دراسة منى عطية حول شبكات الامان الاجتماعي ومواجهة الفقر لسكان المناطق العشوائية، أن لشبكات الأمان الاجتماعي دور فعال في مواجهة الفقر ووجود معوقات تواجه المواطن من الاستفادة منها تتمثل في القائمين على تقديم الخدمة للمواطنين (عطية، ٢٠٠٦). كما توصل (سليمان، ٢٠٢٣) في دراسته بعنوان دور برنامج تكافل وكرامة في حماية وتمكين الأسرة الفقيرة: دراسة ميدانية في

محافظة سوهاج، أن قيمة المساعدات التي تتلقاها الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة متدنية ولا تكفى لسد احتياجات هذه الأسر، كما ذكر أن برنامج تكافل وكرامة أسـهم بدرجة متوسـطة في الدعم المادي للأسـرة الفقيرة وبذلك كان تأثيره متوسـط في التخفيف من حدة الفقر- وسد الاحتياجات الأساسية. وتتناول هذه الدراسة تأثير برامج الحماية الاجتماعية، مع التركيز على تقييم دورها في تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر تضررًا.

ثالثًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

الهدف الأول: تحليل تأثير برنامج (تكافل وكرامة) على تحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة.

لتحقيق هذا الهدف، حاولت الباحثة الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما مدى تأثير الدعم المالي الذي يقدمه البرنامج على دخل الأسر المستفيدة؟
٢. هل أسهم البرنامج في تحسين القدرة الشرائية للأسر الفقيرة؟
٣. كيف انعكس البرنامج على استقرار الأسر المستفيدة اقتصاديًا؟

الهدف الثاني: تقييم دور البرنامج في تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر المستفيدة.

لتحقيق هذا الهدف، حاولت الباحثة الإجابة على التساؤلات التالية:

١. هل أثّر البرنامج على زيادة فرص التعليم للأطفال في الأسر المستفيدة؟
٢. ما مدى تأثير البرنامج على تحسين مستوى الرعاية الصحية للأسر المستفيدة؟
٣. كيف ساهم البرنامج في تحسين التغذية والحالة الصحية للأسر؟

رابعًا: الإطار المفاهيمي

١- مفهوم البرنامج

يعرف البرنامج program بأنه: "هو عدد من المشروعات والأنشطة التي يتم تخطيطها وإدارتها معًا لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج الأخرى المترابطة "(معجم المعاني الجامع، المعجم الوسيط). ويعرف البرنامج أيضا بأنه: الخطة المرسومة لعمل ما، وجمعها برامج.

ويعرف البرنامج بأنه: مجموعة من الأنشطة التي تعتمد على بعضها البعض وموجهة لتحقيق غرض أو مجموعة من الأغراض، ويعتبر البرنامج استجابة إجرائية لمشكلة أو لخطة منهجية منظمة لتحقيق مجموعة من الأغراض، وهو يشرح كيف تعتزم منظمة ما تحقيق أهدافها، وقد تكون البرامج التنموية برامج وقائية، أو برامج تأهيلية، أو برامج تنموية، أو برامج علاجية، ويعرف البرنامج بأنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الغاية منه (إسماعيل، ٢٠٢٣، ص ١٦٧).

وتُعرّف الباحثة البرنامج في سياق الدراسة الحالية بأنه: مجموعة من الإجراءات المدروسة والأنشطة المنظمة المستندة إلى تخطيط علمي وأساليب حديثة، والتي تهدف إلى تنمية قدرات الأفراد ومساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر، مع توفير الحماية الاقتصادية والصحية والتعليمية اللازمة لتحسين جودة حياتهم.

٢- مفهوم الحماية الاجتماعية:

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للطفولة الحماية الاجتماعية بأنها : مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة الهادفة إلى تقليل مواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية للفقر والحرمان والقضاء عليها، من خلال دعم وتطوير

النظم المتكاملة لمعالجة المسائل المتعلقة بالعمر والجنس عن طريق مزيج من تدخلات الحماية الاجتماعية المتنوعة، وبالتنسيق مع السياسات القطاعية الأخرى.

ويعرف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، الحماية الاجتماعية بأنها : كل ما يتعلق بمنع الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهية الشعب وإدارتها والتغلب عليها. وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل؛ مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر، ويعزز قدراتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والإقصاء، والمرض، والعجز والشيخوخة. وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها: حزمة من السياسات والبرامج، يتم تنفيذها كجزء من الإجراءات العامة التي تحدث تحولات في الدخل أو الاستهلاك لأشد الناس فقرًا، وتحمي الفئات الأكثر ضعفا من مخاطر سبل العيش، وتحسن الوصول إلى الفرص الاقتصادية، بهدف الحد من انعدام الأمن الغذائي والحرمان، مع زيادة قدرة الأسر والفئات الضعيفة على الصمود أمام الصدمات (إسماعيل، ٢٠٢٣، ص ١٦٨).

التعريف الاجرائي للحماية الاجتماعية: في هذه الدراسة، يتم تعريف الحماية الاجتماعية على أنها "البرامج والأنشطة التي تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد على مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أقصى درجات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تقديم الدعم المالي، الصحي، التعليمي، والخدمات الأساسية الأخرى".

التعريف الإجرائي برنامج تكافل وكرامة: هو برنامج دعم نقدي مشروط أطلقته الحكومة المصرية، يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة والفئات الأكثر احتياجًا، من خلال تقديم مساعدات مالية شهرية بشروط تتعلق بالصحة والتعليم. يتضمن تكافل دعم الأسر التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة

بشرط الالتزام بالحضور المدرسي والمتابعة الصحية، بينما يستهدف كرامة كبار السن فوق ٦٥ عامًا، وذوي الإعاقة غير القادرين على العمل، والأيتام، بهدف توفير حد أدنى من الحماية الاقتصـادية والاجتماعية لهم. يتم تحديد المسـتفيدين وفقًا لمعايير الدخل والفقر، مع آليات رقابية لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

٣- مفهوم الفقراء:

اختلف العلماء في تحديد مفهوم للفقراء فقالو فيه هم الذين لا شـيء لهم أصـلًا، وذهب بعضـهم إلى المسكين أشد حالًا من الفقير، فالفقير هو: "الذي يملك قوته، والمسـكين هو الذي لا يملك شـيء". وقيل الفقير هو :"المحتاج الذي يسـأل الناس"، والفقراء عمومًا هم: "أهل الحاجة الذين لا يملكون مالًا ولا كسـبًا حلالًا، ولا يجدون ما يكفي لسد حاجاتهم الأساسية" (عبدالناصر، ٢٠١٠، ص ٢٨٣). وعرف الفقير بأنه: "الشخص الذي لا يملك مصادر مادية كافية، ويعيش في وضعية ضنك لا تتناسـب مع الحقوق الإنسـانية المشـروعة" (غباش، ٢٠٢٠، ص ٨٣) . وعرف قاموس Longman الفقير /الفقراء بأنه "هو الشـخص الذي يكون ليس جيداً كما ينبغي أن يكون أي مستوى ضعيف من العمل وصحة سيئة" (Della "poverty" Summers, 507).

وقد أشـار Lizosol إلى الفقراء على أنهم "الأفراد الذين لا يسـتطيعون توفير احتياجاتهم اليومية الأساسية، وهم من لا يتوافر لديهم ما ينفقونه سوى عملهم" (255) – Vries, 1983, p.245.

التعريف الإجرائي للفقراء: الفقراء في هذه الدراسـة يعرفوا على أنهم الأفراد أو الأسـر الذين يعانون من نقص حاد في الدخل أو الموارد المادية؛ مما

يجعلهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء، السكن، التعليم، والرعاية الصحية.

- **برنامج تكافل وكرامة:**

بعد أن أطلقت الحكومة المصرية برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٤ والذي تضمن إلغاء دعم منتجات الطاقة واعتماد سعر صرف مرن، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة الجديدة، صاحب ذلك زيادة جهود الدولة في توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتستهدف تلك البرامج تخفيف الآثار السلبية المحتملة قصيرة الأجل للإصلاحات على الفئات الفقيرة في المجتمع. ويعد برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة من بين أكبر استثمارات الحكومة المصرية في تنمية رأس المال البشري، وهو برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي أطلق في عام ٢٠١٥ بدعم من برنامج للبنك الدولي تكلفته ٤٠٠ مليون دولار (البنك الدولي، ٢٠١٨)، وبدأت الحكومة بتطبيقه كمحاولة للقضاء على الفقر، فقد أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامجي تكافل وكرامة من أجل توفير حياة كريمة للأسر الأكثر فقرًا والأفراد الغير قادرين على العمل والعاطلين لأسباب قهرية وحماية الأسر محدودة الدخل والأسر الأكثر فقرًا وتغطية احتياجاتهم الأساسية، في جميع محافظات الجمهورية وذلك من خلال تقديم راتب شهري وتأمين صحي، ضمن خطة الدولة في مكافحة الفقر (البنك الدولي، ٢٠٢٠). وتم اختيار برنامج تكافل وكرامة في العام الأول من تنفيذه ضمن أربع مشروعات للبنك الدولي على مستوى العالم في مجال الحماية الاجتماعية واستطاع فعليًا الوصول إلى قاعدة كبيرة؛ حيث تم تسجيل مليون و٨٠٠ ألف أسرة للحصول على المعاش بما يشمل ٧ مليون و٦١١ ألف فرد حتى ٢٠١٦. والفئة الرئيسة التي يستهدفها برنامج تكافل وكرامة هي الأسر الريفية الفقيرة التي تواجه أنواعًا متعددة من مواطن الضعف بما في ذلك ارتفاع

مستوي الأمية وضعف إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية كالبنية التحتية، والحصول على الطاقة النظيفة، وسوء التغذية وتدني الأنظمة الغذائية، والاعتماد بشكل كبير على الأنشطة الزراعية المعرضة للتغيرات الموسمية والصدمات المناخية (البنك الدولي، ٢٠١٩، ص٩).

برنامج تكافل (البنك الدولي، ٢٠١٨):

يُقدم دعمًا مشروطًا للأسر الأكثر فقرًا والتي تعاني من عدم انتظام الدخل، والأسر التي لديها أطفال في مراحل مختلفة من التعليم؛ من أجل تشجيع الأسر على إبقاء أطفالها في المدارس وتزويدها بما تحتاج إليه من الرعاية الصحية والاهتمام بالصحة الإنجابية للأم الحامل، بالإضافة إلى ضمان حصول الأسر الأولى بالرعاية على خدمات التغذية الأساسية.

أهداف البرنامج:

١. يهدف البرنامج إلى بناء "رأس المال البشري" للجيل القادم وإتاحة سبيل لهم للخلاص من دائرة الفقر.

٢. تقديم الرعاية الصحية للأطفال من الولادة حتى ١٨ عام.

٣. تقديم الرعاية الصحية للأم الحامل حتى الولادة.

شروط التسجيل على البرنامج:

١. لا يكون الزوج والزوجة موظفين في أي جهة حكومية أو قطاع عام أو قطاع خاص.

٢. لا يكون المتقدم مؤمن عليه.

٣. يشترط عدم حصول المتقدم على معاش الضمان الاجتماعي.

٤. يتعين على الأسر التي لديها أطفال من سن ٦ أعوام إلى ١٨ عاما أن يكونوا

مسـجلين في مدارس بنسـبة حضـور لا تقل عن ٨٠٪ من عدد أيام الدراسـة. وبالنسـبة للأطفال الأقل من ٦ سـنوات يشـترط متابعة برامج الوقاية والصـحة الأولية للأطفال والأمهات بالوحدات الصحية الحكومية.

المبالغ التي يحصل عليها المستفيدين من البرنامج:

يتم صرف معاشات لمستحقي برنامج تكافل فيقدم البرنامج تكافل للأسرة المسـتفيدة الزوج والزوجة ٣٢٥ جنيه، بالإضـافة إلى أنه في حالة وجود أطفال فأن البرنامج يقدم كل ثلاثة شـهور مبالغ مادية طبقًا للمراحل التعليمية بحد أقصـي ٣ طلاب في المرحلة الواحدة. طالب الابتدائي ٦٠ جنيه شـهرياً، طالب الإعدادي ٨٠ جنيه شـهرياً، طالب الثانوي ١٠٠ جنيه شـهرياً. ويبلغ عدد الأسـر المُقيدة في برنامج تكافل ١٩٦٢٧٨٥ أي بما يوازي نحو ٨٣٤١٨٣٦ فرداً أو ٨٧٪ من إجمالي الأسـر المستفيدة من البرنامج.

برنامج كرامة (البنك الدولي، ٢٠١٨):

يقدم هذا البرنامج دعم مادي غير مشـروط للأفراد المصـابين بإعاقات أو أمراض شـديدة تمنعهم من العمل والكسـب والأيتام والأسـر الأكثر فقرًا والتي لا تسـتطيع أن تعمل وتحتاج إلى رعاية اجتماعية كما يسـتهدف البرنامج كبار السـن الفقراء فوق عمر ٦٥ عامًا ممن لا يتقاضـون أي معاش ثابت أو معاش للضـمان الاجتماعي.

أهداف البرنامج:

- تعزيز الاندماج الاجتماعي.
- تقديم دعم مادي للأفراد الأكثر فقرًا لكلٍ من كبار السن والمعاقين.
- توفير كافة احتياجات كبار السن والمعاقين.

شروط التسجيل على البرنامج:

- ألا يكون للأسـرة أي دخل ثابت مثل المعاشـات التأمينية أو معاش الضـمان الاجتماعي.
- كبار السن فوق ٦٥ عامًا وغير القادرين على العمل والكسب.
- يشـــترط أن تكون الإعاقة مانعة للعمل ويكون ذلك عن طريق تقديم شـــهادة طبية معتمدة من الكومسيون الطبي التابع للمستفيد والمعتمد من وزارة الصحة تثبت عدم قدرته على العمل.

المبالغ التي يحصـل عليها المسـتفيدين من البرنامج (كمال، ٢٠١٧، ص ٤٤٨: ٤٤٩):

كان يصرف البرنامج معاش شهري بقيمة ٣٥٠ جنيه للأسرة المكونة من ٣ أفراد، بحد أقصـــى ١٠٥٠ جنيه في بداية تطبيقه لكن تم زيادته في الآونة الأخيرة إلى ٤٥٠ جنيه لكي يتمكن المســـتفيدين من مواجهة زيادات الأســـعار. وقد قدرت التكلفة النهائية للمشـــروع ٥,٦ مليارات جنيه اعتمدها مجلس الوزراء وســـيتم تنفيذها على ثلاث مراحل بهدف تقديم دعم نقدي لثلاثة ملايين أســـرة فقيرة على مدى أربع سنوات.

من أهم انجازات برنامجي تكافل وكرامة:

وفقً التقرير خاص بالبنك الدولي عام ٢٠١٩ عن مدى نجاح المشـــروع ذكر أن المشروع تجاوز هدفه الأصـلي؛ حيث أنه يغطي ٢,٢٤ مليون أسرة فقيرة أي حوالي ٩,٤٦ مليون فرد في جميع محافظات مصر، بلغت نسبة النساء منهم ٨٨٪. وتلتزم الحكومة المصرية بتنفيذ البرنامج وذلك بإضـافة بند منفصـل لتكافل وكرامة في الموازنة العامة بالإضـافة إلى الزيادة المخصـصـة له بالموازنة، ويعد هذا المشروع من

أكبر عمليات التحويلات النقدية المشروطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد خضع البرنامج لتقييم منظمة بحثية دولية هي المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، من خلال استخدام نهج مختلط من أساليب كمية ونوعية. وذهب التقرير إلى أن البرنامج نجح في دقة وسلامة استهداف السكان الفقراء وذلك باعتبار أن حوالي ٦٧,٥٪ من مستفيدي البرنامج أسر تعيش تحت خط الفقر. هذا وأشار التقرير إلى أنه حدثت زيادة ذات دلالة إحصائية في مستويات الاستهلاك (٧,٣٪ إلى ٨,٤٪)، والاهتمام بحالة تغذية الأطفال، وجودة الأنظمة الغذائية، وارتفاع حالة الإنفاق على المواد الغذائية للشخص البالغ (٨,٣٪–٨,٩) من الأسر المستفيدة، بالإضافة إلى الانخفاض المتزامن في احتمال دخول الأفراد في دائرة الفقر (البنك الدولي، ٢٠١٩، ص ٨).

وتوضح بيانات التحديث مؤشرات تسجيل الأسر المستفيدة وصرف الدعم النقدي منذ بداية البرنامج حتى صرفية نوفمبر ٢٠٢٠، أنه توسع في جميع أنحاء الجمهورية ليشمل ٢٧ محافظة و٣٤٥ مركز و٥٦٣٠ قرية، وتحتوي قاعدة البيانات على عدد ٨,٤٨٣,٤٠٩ أسرة بما يشمل ٣٠,٩٨٥,٥٧٢ فرد ببرنامج تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي. هذا ووصل عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة عدد ٣,٤١٣,٠٠٦ أسرة منهم ٦٣,٧٪ ببرنامج تكافل و٣٦,٣٪ ببرنامج كرامة بما يشمل ١٥ مليون فرد. وزادت الموازنة المخصصة للبرنامج من ١٤٧ مليون جنيه في أول إطلاق البرنامج في الموازنة لعام ٢٠١٤–٢٠١٥ إلى ١٧,٥ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠١٨–٢٠١٩، لتصل إلى ١٨,٥ مليار جنيه مصري، كما بلغت قيمة الدعم النقدي التي حولت للأسر المستفيدة مبلغ ٥٥,٤٨٣,٣٧٦,٠٠٥ جنيه حتى نوفمبر ٢٠٢٠ (حصاد وزارة التضامن الاجتماعي ٢٠٢٠، ٢٠٢١).

خامسًا: الاتجاهات النظرية المفسرة للدراسة:

نظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory:

ظهرت هذه النظرية في مطلع القرن العشـــرين اذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع. وتعتقد بأن ســـلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية انما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشـــغلها في المجتمع. فضـــلًا عن أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية. ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، اما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع. علمًا بأن الفرد لا يشـــغل دورًا اجتماعيًا واحدًا بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، وأن الأدوار في المؤســـســـة الواحدة لا تكون متســـاوية بل تكون مختلفة فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطيه وأدوار قاعدية.

والدور يعد الوحدة البنائية للمؤســـســـة، والمؤســـســـة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي. فضـــلًا عن أن الدور هو حلقة الوصـــل بين الفرد والمجتمع. إن علماء الاجتماع الذين يعتقدون بنظرية الدور هم ماكس فيبر الذي تناولها بالدراســـة والتحليل في كتابه الموســـوم "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصـــادي"، وهانز كيرث وسي . رايت ملز في كتابهما الموسوم "الطباع والبناء الاجتماعي"، وتالكوت بارسونز في كتابه الموســـوم "النســـق الاجتماعي"، وأخيرًا روبرت مكايفر في كتابه الموســـوم "المجتمع"(الحسن، ٢٠١٥، ص ١٥٩).

مقولات نظرية الدور (عثمان، ٢٠٠٠، ص ٣٥٣)

- لكل فرد دور بل أدوار متعددة قد تتجانس أو تتسارع ويراعى في هذه الأدوار توقعات الآخرين والتي تحددها المكانة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي.
- يحقق توزيع الأدوار بين الأفراد وظيفة اجتماعية ويشـــبع حاجه نفســـية لدى

الفرد مبعثها الشعور بالحاجة إلى التقدير وإلى الانجاز والتفاعل الاجتماعي وتوزيع الأدوار.

- توزيع الأدوار يساعد الفرد على الوصول للهدف عن طريق تحقيق المطالب التي يقوم بها على أساس تخصصه واكتسابه المهارات معينة.
- الدور يمكن أن يوصف فقط بالاشارة إلى الأدوار الأخرى التي ترتبط به وتكمله في عمليات التفاعل الاجتماعي مثال دور المعلم مثلا ينظر إليه في ضوء علاقته بدور التلميذ والزميل والمدير .... ويحكم هذه العملية ما يسمى بتوقعات الدور.

وتعرف هيلين بيرلمان الدور بأنه "أنماط الشخص السلوكية المنظمة من حيث تأثيرها بالمكانة التي يشغلها أو الوظائف التي يؤديها في علاقته بشخص واحد أو أكثر ويتم اختيار وتشكيل تلك الأنماط السلوكية من خلال عدة عوامل دينامية هي (الصديقي ٢٠١٢، ص ١٩٠):

- حاجات ودوافع الشخص – ماذا يريد شعورياً ولا شعورياً؟
- أفكار الشخص وتصوراته عن الالتزامات والتوقعات المتبادلة والقائمة من خلال العادات والتقاليد والأعراف في المكانة المعينة والوظائف التي تقوم بها.
- الاتفاق أو التعارض بين تصورات الشخص عن الالتزامات والتوقعات, وتصورات الآخر أو الآخرين الذين يتعامل معهم عنها.

إن أهمية هذه النظرية تأتي من تعدد مفاهيم الدور كما يأتي من أهدافها ودورها مع الأجيال المختلفة ففي مجال تعدد المفاهيم فإننا نجد نظام الدور وتوزيع الأدوار، لعب الدور، تعارض الأدوار، توقعات الدور، محدودات الدور (أما من حيث أهميتها في اكتساب الأجيال السلوكيات المرغوبة فإن الأطفال يكتسبوا الأدوار

الاجتماعية من خلال علاقاتهم وتفاعلهم مع المحيطين بهم ... فالارتباط العاطفي مع الوالدين يؤدي إلى إكسابهم الأدوار الاجتماعية ... علمًا أن تعلم الأدوار الاجتماعية للأطفال من خلال التعلم المباشر والذي يتم بصورة مقصودة ومرسومة أو من خلال المواقف التي يتعرض لها الأطفال أو من خلال الآخرين الذين يعتبرون مهمين بالنسبة له فيقوم بتقليد سلوكهم باعتبارهم نماذج تحتذى الأمر الذي يساهم في نمو الذات الاجتماعية لديه(عبدالرحمن وآخرون، ٢٠١٩، ص ١١٤).

تُعد نظرية الدور الاجتماعي إطارًا مناسبًا لفهم تأثير برامج الحماية الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة" على تحسين أداء الأفراد لأدوارهم الاجتماعية المختلفة. تنطلق هذه النظرية من فرضية أن كل فرد في المجتمع يؤدي مجموعة من الأدوار التي تُحدد بناءً على موقعه الاجتماعي، مثل دور رب الأسرة، أو الأم، أو العامل، أو الطالب. إلا أن هذه الأدوار تتأثر بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تُضعف قدرة الفرد على القيام بمسؤولياته. في هذا السياق، تسهم برامج الحماية الاجتماعية في تعزيز قدرة الأفراد على استعادة التوازن في أدوارهم الاجتماعية من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي.

وتم الاستفادة من نظرية الدور في دراستنا الحالية:

١- **تركيزها على الأدوار الاجتماعية:** النظرية تسلط الضوء على كيفية تشكيل الأدوار الاجتماعية للأفراد بناءً على الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، وهو ما يتماشى مع دراسة برامج الحماية الاجتماعية.

٢- **فهم تأثير الدعم الاجتماعي:** تساعد النظرية في تحليل كيفية تأثير الدعم المقدم من برامج مثل (تكافل وكرامة) على أدوار المستفيدين داخل الأسرة والمجتمع (مثل دور الأب/الأم في توفير احتياجات الأسرة).

٣- **تعزيز المشاركة المجتمعية:** يمكن استخدام النظرية لفهم كيف تسهم البرامج

الاجتماعية في تمكين الأفراد من أداء أدوارهم بشـــكل أكثر فاعلية، مثل دورهم في سوق العمل أو في تحسين مستوى التعليم لأفراد الأسرة.

خامسًا: الاجراءات المنهجية:

لتحقيق أهداف الدراســـة وتســـاؤلاتها تم الاعتماد على مجموعة من الاجراءات المنهجية التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

١- أسلوب الدراسة:

في هذه الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يُعد هذا المنهج الأنسب لدراسة أثر برامج الحماية الاجتماعية، أبرزها برنامج "تكافل وكرامة"، على تحسـين مسـتوى معيشـة المسـتفيدين في فقراء الريف. يعتمد هذا المنهج على وصـــف الظاهرة قيد الدراســـة وتحليل عناصـــرها والعوامل المؤثرة فيها، مما يتيح الوصول إلى فهم أعمق للعلاقة بين المتغيرات المختلفة.

٢- طريقة الدراسة:

انطلاقا من مشـــكلة الدراســـة وأهدافه، تم الاعتماد على المقابلات الشـخصـية وتكون دليل المقابلة من ثلاث محاور الخصـائص الديموغرافية لمجتمع الدراســـة وتناول المحور الثاني تحليل تأثير برنامج "تكافل وكرامة" على تحســـين مسـتوى المعيشـة للأسـر المسـتفيدة. والمحور الثالث تقييم دور البرنامج في تحسـين الخدمات الاجتماعية المقدمة للأسـر المسـتفيدة: سـيتم إجراء مقابلات مع عينة من المسـتفيدين من البرنامج لجمع بيانات مباشـرة حول تجاربهم، مع التركيز على تأثير البرنامج على حياتهم اليومية.

٣- مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في عينة من الأسر الفقيرة في قرية منشة الشرقية التي تعد من القرى التابعة لمركز كفر الشـــيخ، والتي يعمل غالبية ســـكانها بمهنة الزراعة، وتبلغ مســـاحة القرية ككل ٥٢٠٠ فدان تقريبًا، وعدد ســـكانها وتوابعها ١٥٠٠٠ نسمة تقريبًا. يتبع القرية عدد من القرى الصغيرة: (الملاحة – الشيخ حسن أول – الشيخ حسن ثاني – الخمسين – أبو شربيني – مصطفى الشافعي – هبة بكر – محمد الزاهد – الحبشـــي – قرية ٩ غابات – قرية ٨ غابات – عزبة الرحمن – عزبة الجدلوي – عزبة العربي – عزبة صـلاح رضـوان). القرى الأكثر فقراً: (منشـة الشرقية – ٩ غابات – ٨ غابات).

٤- عينة الدراسة:

أ. **نوع العينة:** اعتمدت الباحثة على العينة العمدية في اختيار مفرداتها وتكونت من ٢٥ مفردة من الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة.

ب. **طريقة اختيار العينات:** تم اختيارها بالطريقة المتاحة حيث لجأت الباحثة إلى مجموعة عمدية من الأسر الفقيرة بالقرية من خلال سجلات المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بالشؤون الاجتماعية.

سادسًا: تحليل البيانات الميدانية:

تعد البيانات والحقائق الميدانية العنصـــر الأســـاســـي في الوصـــول إلى الاجابة عن التســـاؤلات العامة للدراســـة، والانتقال إلى صـــياغة المفاهيم والقضـــايا النظرية للدراســـة. كما تعد البيانات الأولى في أي دراســـة علمي. وتنقســـم البيانات اللازمـة لتحقيق الأهداف إلى بيانـات مكتبيـة واخرى ميدانيـة. ويتوقف جودة النتـائج والاجابة عن تسـاؤلات الدراسـة على نوع المصـدر وجدته وأصـالته، وكذا أدوات جمع هذه البيانات، بالإضـافة إلى طرق تحليل هذه البيانات تحليلًا علميًا دقيقًا. وذلك وفقًا لما يلي:

١ – مصادر البيانات:

انطلاقًا من الهدف العام للدراسة، وطبيعة التساؤلات العامة، فقد اعتمدت الباحثة على مصـــدرين لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن هذه الأســـئلة فإن المصـــدر الملائم للحصول على البيانات في هذه الدراسة يتمثل في الآتي :

المصدر البشري: ويتمثل في الإخبارين وعدد من الموظفين في الوحدة المحلية بالقرية.

٢ – أدوات جمع البيانات:

طريقة المقابلة الفردية: تم الاعتماد على اســـتخدام دليل المقابلة مع أرباب الأســـر بالقرية؛ حيث تم تصميم دليل للمقابلة، تضمن الدليل مجموعة من التساؤلات، مقسمة على المحاور الرئيسية للدراسة وفقا للأهداف العامة وتساؤلاتها.

٣ – طرق تحليل البيانات:

تم الاعتماد على الأسلوب الكيفي في تحليل البيانات، والوصول إلى تحقيق الأهداف، حيث استخدمت طريقة تحليل المضمون في عملية فهم وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها.

المحور الأول: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء بقرية منشة الشرقية.

يوضـح الجدول رقم (١) بعض الخصـائص الاجتماعية والاقتصـادية لحالات الدراسة:

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	متوسط دخل الأسرة	مصادر الدخل	عدد أبناء الأسرة	الحيازة الزراعية
1	ذكر	54	أمي	متزوج	عامل زراعي	1500	عمل الزوج والزوجة	3	لا يوجد
2	ذكر	52	أمي	متزوج	عامل زراعي	1400	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	متوسط دخل الأسرة	مصادر الدخل	عدد أبناء الأسرة	الحيازة الزراعية
3	ذكر	49	أمي	متزوج	عامل زراعي	1600	عمل الزوج والزوجة	4	قيراطان
4	أنثى	40	أمية	أرملة	عاملة زراعية	650	عمل الزوجة	4	لا يوجد
5	ذكر	35	يقرأ ويكتب	متزوج	عامل في ماكينة طحين	1500	عمل الزوج راتب شهري	4	لا يوجد
6	ذكر	45	إعدادية	متزوج	عامل بناء	1500	عمل الزوج	4	لا يوجد
7	أنثى	32	دبلوم تجارة	أرملة	بائعة فاكهة وخضروات	1000	عمل الزوجة	3	لا يوجد
8	أنثى	30	أمية	أرملة	عاملة زراعية	700	عمل الزوجة	3	لا يوجد
9	ذكر	39	ابتدائية	متزوج	سائق	2000	عمل الزوج راتب شهري	4	لا يوجد
10	ذكر	50	أمي	متزوج	عامل زراعي	1650	عمل الزوج والزوجة	4	3قيراط
11	ذكر	44	أمي	متزوج	عامل زراعي	1500	عمل الزوج والزوجة	3	لا يوجد
12	ذكر	43	يقرأ ويكتب	متزوج	كهربائي	1600	عمل الزوج	4	لا يوجد
13	أنثي	36	ابتدائية	مطلقة	عاملة زراعية	800	عمل الزوجة	3	لا يوجد
14	أنثى	37	إعدادية	متزوجة	عاملة زراعية	1700	عمل الزوج والزوجة	3	لا يوجد
15	أنثى	30	تقرأ وتكتب	أرملة	عاملة زراعية	750	عمل الزوجة	3	لا يوجد
16	أنثى	32	أمية	متزوجة	عاملة زراعية	1500	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد
17	ذكر	32	دبلوم تجارة	متزوج	عامل في قهوة	1500	عمل الزوج راتب شهري	3	لا يوجد
18	ذكر	43	إعدادية	متزوج	عامل زراعي	1400	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد
19	ذكر	55	أمي	متزوج	عامل زراعي	1560	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد
20	ذكر	35	دبلوم تجارة	مطلق	لا يعمل (معاق)	1100	معاش كرامة ومساعدات خارجية	3	لا يوجد
21	أنثى	40	تقرأ وتكتب	متزوجة	عاملة زراعية	1600	عمل الزوج والزوجة	5	لا يوجد
20	ذكر	35	دبلوم تجارة	مطلق	لا يعمل (معاق)	1100	معاش كرامة ومساعدات خارجية	3	لا يوجد

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	متوسط دخل الأسرة	مصادر الدخل	عدد أبناء الأسرة	الحيازة الزراعية
21	أنثى	40	تقرأ وتكتب	متزوجة	عاملة زراعية	1600	عمل الزوج والزوجة	5	لا يوجد
22	أنثى	34	دبلوم تجارة	أرملة	عاملة زراعية	1000	عمل الزوجة	3	لا يوجد
23	أنثى	43	أمية	متزوجة	عاملة زراعية	1400	عمل الزوج والزوجة	3	لا يوجد
24	أنثى	39	إعدادية	أرملة	عاملة زراعية	800	عمل الزوجة	4	لا يوجد
25	أنثى	45	أمية	متزوجة	عاملة زراعية	1700	عمل الزوج والزوجة	5	لا يوجد
26	أنثى	43	أمية	متزوجة	عاملة زراعية	1400	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد
27	ذكر	50	أمي	متزوج	عامل زراعي	1500	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد
28	ذكر	46	أمي	متزوج	سباك	1500	عمل الزوج	3	لا يوجد
29	أنثى	36	إعدادية	متزوجة	عاملة في حضانة	1500	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد
30	أنثى	32	إعدادية	أرملة	بائعة في محل مبيدات زراعية	1000	عمل الزوجة	3	لا يوجد
31	أنثى	52	أمية	متزوجة	عاملة زراعية	1400	عمل الزوج والزوجة	6	لا يوجد
32	أنثى	34	إعدادية	متزوجة	عاملة زراعية	1500	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد
33	أنثى	37	ابتدائية	متزوجة	عاملة زراعية	1550	عمل الزوج والزوجة	3	لا يوجد
34	ذكر	45	أمي	متزوج	فراش في مدرسة	1900	عمل الزوج والزوجة	5	لا يوجد
35	ذكر	38	ابتدائية	متزوج	عامل زراعي	1600	عمل الزوج والزوجة	5	لا يوجد
36	أنثى	40	أمية	متزوجة	عاملة زراعية	1500	عمل الزوج والزوجة	5	لا يوجد
37	أنثى	35	إعدادية	متزوجة	عاملة زراعية	1400	عمل الزوج والزوجة	3	لا يوجد
38	ذكر	44	أمي	متزوج	عامل زراعي	1500	عمل الزوج والزوجة	5	لا يوجد
39	ذكر	35	يقرأ ويكتب	متزوج	نجار	1400	عمل الزوج	3	لا يوجد

رقم الحالة	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	المهنة	متوسط دخل الأسرة	مصادر الدخل	عدد أبناء الأسرة	الحيازة الزراعية
40	أنثى	31	ابتدائية	متزوجة	بائعة بمحل ملابس	2000	عمل الزوج والزوجة	3	لا يوجد
41	أنثى	40	أمية	أرملة	عاملة زراعية	750	عمل الزوجة	4	لا يوجد
42	أنثى	38	أمية	متزوجة	ربة منزل	1200	عمل الزوج	4	لا يوجد
43	ذكر	45	أمي	متزوج	عامل زراعي	1600	عمل الزوج والزوجة	3	لا يوجد
44	ذكر	37	دبلوم	متزوج	سائق توكتوك	2000	عمل الزوج	4	لا يوجد
45	ذكر	47	ابتدائية	متزوج	عامل زراعي	1750	عمل الزوج والزوجة	4	لا يوجد
46	أنثى	45	أمية	أرملة	عاملة زراعية	850	عمل الزوجة	4	لا يوجد
47	أنثى	43	أمية	أرملة	عاملة زراعية	800	عمل الزوجة	4	لا يوجد
48	أنثى	44	أمية	أرملة	عاملة زراعية	800	عمل الزوجة	3	لا يوجد
49	أنثى	39	ابتدائية	مطلقة	عاملة زراعية	1000	عمل الزوجة	3	لا يوجد
50	أنثى	45	أمية	أرملة	عاملة زراعية	850	عمل الزوجة	4	لا يوجد

تتسم قرية منشة الشرقية بالعديد من الخصائص العامة، حيث تُعد من القرى التابعة لمركز كفر الشيخ، كما أنها ضمن القرى التي استفادت من قوانين الإصلاح الزراعي في ستينات القرن العشرين، ويُذكر أن القرية كانت قبل الإصلاح الزراعي أرض زراعية مقسمة على أحد الأجانب الذي استحوذ على مساحة واسعة من الأراضي الزراعية، وبعد أن سيطرت الدولة على الأراضي أصبح منزله مقرًا لإدارة الإصلاح الزراعي، ولازال البناء موجود إلى الآن تحت مسمى الجمعية الزراعية.

وبعد إجلاء الأجانب من مصر، وإدراج الأراضي الزراعية الموجودة بالقرية ضمن قوانين الإصلاح الزراعي، تم توزيع الأرض على صغار الفلاحين على هيئة وحدات زراعية ، تقسم مساحتها بناءً على عدد أفراد الأسرة، وبحد أقصى ٣ وحدات للأسرة الواحدة ومنزل صغير. لكن الآن وبعد مرور أكثر من ستين عام على

تملكهم، تفتت الأرض الصغيرة إلى مساحات صغيرة جدًا على أفراد الأسرة الواحدة؛ فقد ذكر أحد الإخباريين ـــ وهو أحد كبار السن من أهل القرية، أن الأرض الزراعية التي امتلكها آباؤهم من الإصـــلاح الزراعي تفتَّت في الميراث على الأبناء ليصـــبح نصيب الفرد من ٣-٤ قيراط أرض، ليكون هذا الفرد هو بالأساس رب لأسرة تتكون من ٦ إلى ٨ أفراد.

ويلاحظ على القرية بشكل عام أن المنازل بها بصورة جيدة نسبيًا؛ حيث لم يعد المنزل في القرية كما هو متعارف عليه في الماضـــي، ويعود ذلك وفقًا لما ذكرته حالات الدراسة، أن العديد من أبناء القرية قاموا ببيع ما يمتلكونه من مساحات زراعية نظراً لصغر حجمها، واتجه العديد منهم إلى السفر للعمل بالخارج، وأول شيء قاموا به هو هدم المنزل وإعادة بنائه من جديد، واســتقر الأغلبية منهم في القرية مرة أخري وعملوا بـالزراعـة؛ نظرًا لعـدم توفر فرص عمـل أخرى إلا من خلال الهجرة، إضـافة إلى تدنى مستوى التعليم وانتشـار الأمية وانخفاض مستوى الأجور، وانتشـار الفقر ، وهو ما ســاهم في انتشــار ظاهرة عمالة الأطفال في مجال العمل الزراعي، كجمع المحاصـيل الزراعية والجدير بالذكر أن عدد العمالة الزراعية أكثر من مساحة الأراضـــي المزروعة؛ مما يخفض الأجر وينتج عنه ارتفاع في نســـبة البطالة في القرية.

١- من حيث النوع:

بلغ عدد حالات الدراســـة من الإناث ٢٨ حالة مقابل، مقابل ٢٢ حالة من الذكور، ويتبين من ذلك أن هناك نسبة كبيرة جدًا من إجمالي حالات الدراسة من الأرامل والمطلقات، وهو ما ساهم في تعدد أدوار المرأة التي تقوم بدور الأب في ظل غياب رب الأسرة نتيجة للوفاة أو الطلاق. ويتضح من ذلك ارتفاع معدلات الفقر في الأسر التي يعولها أرامل.

٢- وفيما يتعلق بخصائص الفقراء من حيث السن في قرية منشة الشرقية:

يتضح أن الفئة العمرية الأكبر من الفقراء ممن يقعون في مراحل الشباب، حيث بلغ عدد الحالات التي تتراوح عمرها ما بين (٣٠ – ٤٠) عام ٢٣ حالة، تأتي بعدها الفئة المتوسطة التي تتراوح أعمارهم ما بين (٤٠ – ٥٠) عام ٢١ حالة، أما فئة كبار السن الذين تتراوح أعمارهم (٥٠ – ٦٠) عام فقد بلغوا ٦ حالات من إجمالي حالات الدراسة، وبذلك تكون الدراسة قد تناولت شرائح مختلفة من الفئات العمرية بمجتمع قرية منشة الشرقية والتي غلب عليها نسبة الشباب وهو ما قد يوضح التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي "٢٠١٦" على الفقراء في مراحل عمرية مختلفة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر بالقرية.

٣- وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للفقراء في قرية منشة الشرقية:

يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن غالبية حالات الدراسة من الأميين حيث؛ بلغ عددهم ٢٥ حالة من إجمالي حالات الدراسة وهذه الحالات ممثلة جميع الفئات العمرية، و٨ حالات لديها شهادة إعدادية، وحصل على الشهادة الابتدائية عدد ٧ حالات من حالات الدراسة، في حين أن عدد المتحصلين على المؤهل المتوسط ٥ من حالات الدراسة ويتساوى معهم الحالات التي تقرأ وتكتب، ويتضح من ذلك عدم الاهتمام بالتعليم والتخلص من الجهل الذي يُعد أحد أهم أسباب الفقر، حيث يعد انخفاض مستوى التعليم أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر، فعامل التعليم له دور أساسي في زيادة أو انخفاض معدلات الفقر؛ حيث يعد التعليم مصدرًا رئيسًا للحصول على وظيفة خصوصًا لما يشهده العالم من تقدم، كما يساهم في الحصول على موارد اقتصادية أكبر تسمح للأسرة بتأمين متطلبات الحياة الأساسية وتبعًا لما أشارت له منظمة اليونسكو العالمية فإنه يمكن حماية ١٧١ مليون شخص

من الفقر المدقع عند إكسابهم مهارات القراءة الأساسية فقط؛ فزيادة نسبة التعليم تؤدي إلى تقليص نسبة الفقر إلى النصف. حيث أن العلاقة بين التعليم والفقر هي علاقة تأثير متبادل – علاقة عكسية – بمعنى انخفاض مستوى التعليم يصاحبه ارتفاع شديد في معدلات الفقر، وكلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت معدلات الفقر.

٤- وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للفقراء في قرية منشة الشرقية:

يتضح أن غالبية حالات الدراسة من المتزوجين والمتزوجات؛ حيث بلغ عددهم ٣٥ حالة من إجمالي حالات الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبيتهم يقعون في المرحلة العمرية ما بين ٣٠ ـــ ٥٠ عام ، وهي المرحلة التي تكون مسئولة عن تكوين أسرة، إضافة إلى تدني مستوى التعليم والتي تلجأ الأسرة إلى زواج أبنائهم في سن صغير، يليها الأرامل حيث بلغ عددهم ١٢ حالة من إجمالي حالات الدراسة، وعدد ٣ حالات مطلق، وتعد نسبة الأرامل مرتفعة في مجتمع الدراسة ومن خلال الدراسة لوحظ أن هؤلاء الأرامل من صغار السن، وهو ما لفت انتباه الباحثة مما دفعها لسؤال أحد الأرامل عن سبب وفاة الزوج وكان الجواب أنه بسبب المرض حيث يمرض الزوج وهو صغير السن، مع ضيق الأحوال المعيشية، التي تحول بينه وبين علاجه ورعايته الصحية، ومن ثم اللجوء إلى الطرق غير الطبية للعلاج، مما قد يؤتي بنتائج سلبية، إضافة إلى انتشار وتزايد معدلات الفقر، أو عودة أحدهم من الخارج وهو يعاني من أحد الأمراض لظروف عمله التي قد تكون شاقه مع تدني ظروف الأحوال المعيشية بالخارج. مما يعكس العلاقة الوثيقة بين الفقر وانتشار وتفشي الأمراض والمستوى التعليمي والمهني، وهو ما قد ينهي بحياة الإنسان.

٥- فيما يتعلق بالمهنة التي تمتهنها للفقراء في قرية منشة الشرقية:

تبين من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها أن غالبية حالات الدراسة يعملون بمهنة الزراعة، حيث بلغ عددهم ٣٦ حالة، وقد يرجع ذلك إلى تدني

مستوى التعليم الذي دفع البعض للعمل بالزراعة لعدم قدرتهم على امتهان مهن أخرى إلى جانب تزايد عدد السكان وارتفاع معدلات البطالة، مما يبين سيادة النشاط الزراعي بقرية الدراسة، والتي تتناسب مع خصائص حالات الدراسة وظروفهم المهنية والمعيشية. وعدد ١٣ حالة من حالات الدراسة يمتهنون مهن أخرى، كالأعمال الحرفية في النجارة والحدادة وأعمال البناء والسباكة والكهرباء، وغيرها من العمالة لدى الغير، فمن بينهم عامل في ماكينة طحين، وعامل في قهوة، وعاملة في حضانة، وفراش في مدرسة، وسائق توكتوك، وبائعة خضروات، وبائعة في محل مبيدات وغيرهم، وحالة معاق لا يعمل لعدم القدرة على التحرك من الفراش، ومن الملاحظ أن نسبة كبيرة من النساء عاملات؛ حيث بلغ عددهم ٢٧ سيدة من إجمالي حالات الدراسة ويعود السبب في ذلك أن عدد ١٤ حالة من حالات الدراسة هم من الأرامل والمطلقات، مما يعني ارتفاع معدلات الفقر في الأسر التي يعولها أرامل حيث يحملون على عاتقهم مسئولية الأسرة كاملة مما أدى إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية لعدم وجود الزوج وبالتالي تتحمل النساء مسئولية أبنائهم وهو ما جعلهم يمتهنون الزراعة نتيجة لحالة الجهل التي يعانون منها وعدم امتلاكهم شهادات تعليمية تؤهلهم للعمل في مهن أفضل.

٦- فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة الخاصة بعينة الدراسة:

من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها نجد أن عدد أفراد الأسرة قد يكون مرتفع نسبيًا؛ حيث نجد أن الأسر المكونة من (٦ – ٧) أفراد عددهم ٣٢ حالة من حالات الدراسة، وعدد ١٨ حالة من حالات الدراسة تتكون أسرهم من ٥ أفراد، والجدير بالذكر أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما تدنت الأوضاع المعيشية لها وزادت معدلات الفقر بها؛ حيث أن العلاقة بين حجم الأسرة والفقر علاقة طردية فكلما زاد حجم الأسرة زادت معدلات الفقر بها، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم

متطلبات الأسـرة وارتفاع تكاليف المعيشـة، وقد ترجع زيادة حجم الأسـرة؛ لانتشـار معدلات الأمية والزواج المبكر والاعتماد على الأطفال في مشـاركة المعيشـة ، أو إعالة الأب والأم أو كلاهما لدى رب الأسـرة، أو الإنجاب لمسـاعدتهم في أعمال الزراعة، ومن ثم تزداد معدلات الفقر بتزايد معدلات المواليد وتفشـي الأمية والبطالة والأمراض.

٧- فيما يخص نوع الأسرة لحالات الدراسة:

من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها في الدراسة الميدانية، يتضح أن أكثر أنماط الأسـر السـائدة بمجتمع الدراسـة هو نمط الأسـرة النووية ، حيث بلغ عددهم ٣٩ حالة من إجمالي حالات الدراسـة بالقرية من الذين يعيشـون بمفردهم مع أسرتهم الصغيرة وقد يرجع ذلك؛ لانتشار معدلات الفقر والتأثر بالتغيرات الاجتماعية المعاصـرة التي أدت إلى الصـراعات والانعزالية، ولاسـيما مع الاتجاه للزواج الحديث الذي يعتمد على الاسـتقلالية وعدم الميل إلى الزواج داخل أسـرة كبيرة، بعكس عدد من يعيشـون في أسـر ممتدة وقد بلغ عددهم ١١ حالة من إجمالي حالات الدراسـة، والنسبة الأغلب منهم حالات الأرامل والمطلقات الذين يعيشون مع آبائهم أو أمهاتهم في حالة وفاة الأب، لذا فهي أوضـاع فرضـتها ظروفهم المعيشـية والاجتماعية والقيمية.

٨- فيما يتعلق بعدد أبناء الفقراء:

يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن متوسط عدد أبناء حالات الدراسة ٤ أبناء حيث أن عدد ٢٣ حالة من حالات الدراسـة لديها ٤ أبناء، تليها نسـبة من لديه ٣ أبناء وهم ٢٠ حالة من حالات الدراسـة، والجدير بالذكر أن الحالات التي لديها ٣ أبناء نسـبة كبيرة منهم من المطلقات والأرامل، وعدد ٧ حالات من إجمالي حالات الدراسـة ممن لديهم ٥ أبناء فأكثر؛ مما يعكس تزايد في أعداد الأبناء مقارنة

بالوضـــع المعيشـــي للأســـرة وهو ما قد يكون نتيجة لعوامل عديدة كالزواج المبكر والأمية والمشـــاركة في أعمال الزراعة، والرغبة في إنجاب الذكور، وهو ما عكســـته نتائج الدراســـة من حيث نوعية هؤلاء الأبناء، حيث بلغ نســـبة الأبناء الذكور في حالات الدراســـة نحو (١٠٥ ذكرًا) من إجمالي الأبناء ، يقابلها عدد (٨٨ أنثى) من الأبناء الإناث لحالات الدراسة حيث بلغ إجمالي عدد الأبناء ١٩٣ابن وابنة. والجدير بالذكر أن كلما زاد عدد الأبناء في الأســـرة كلما ارتفعت نســـبة الفقر بها وكلما قل الاهتمام بتعليمهم.

٩- فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للفقراء:

يتضـح من خلال الدراسـة الميدانية أن أبناء حالات الدراسـة في مراحل تعليمية متنوعة؛ حيث نجد أن غالبية أبناء حالات الدراســـة في المرحلة الإعدادية، حيث بلغ عددهم ٦٦ من الأبناء، يليهم من هم في المرحلة الابتدائية وعددهم ٦٠ من الأبناء، وعدد ٢٠ من الأبناء في مرحلة التعليم المتوســـط، وعدد ١٨ من الأبناء ممن حصـلوا على مؤهل متوسـط، وعدد ١٢ من الأبناء قد تسـربوا من التعليم، و٨ أبناء ممن هم دون ســـن التعليم، و٧ من الأبناء ممن لم يذهبوا إلى التعليم، في حين نجد أن ٢ من الأبناء ممن هم في مرحلتي الثانوية والجامعة، ويعكس ذلك أن هناك اهتمام نسبي بتعليم الأبناء في قرية منشة الشرقية وحرص الآباء والأمهات على تعليم أبنائهم وهو ما قد يكون مؤشـــرًا جيدًا وبوادر للتفكير الســـليم في أهمية التعليم، حيث نجد أن نسبة المتسربين من التعليم هي نسبة ضئيلة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى حجم الأسر والذي يعد متوسطًا بين الارتفاع والانخفاض وهو ما يمكّن أرباب الأسر من الاهتمام بتعليم أبنائهم، لكن هؤلاء الأبناء بحاجة إلى العديد من النفقات لتعليمهم وهو ما قد يشكل أحيانًا ضـغطًا على الأسـرة في حالة ما إذا كانت الأسـرة منخفضـة الدخل.

١٠- فيما يتعلق بالظروف والأوضاع السكنية للفقراء:

- **نمط المسكن:** يتضح أن عدد ٣٢ حالة من إجمالي حالات الدراسة بالقرية يسكنون مع أهليهم وذويهم ويتقاسمون ملكية المسكن فيما بينهم، وعدد ١٨ حالة من حالات الدراسة يمتلكون مسكنهم، مما يعكس الأوضاع المتدنية سكنيًا بالنسبة لحالات الدراسة بالقرية.

- **عدد الحجرات:** يتضح أن غالبية مساكن حالات الدراسة بالقرية تتكون من حجرتين حيث يعيش عدد ٣٠ حالة من حالات الدراسة مع أسرهم في مسكن يتكون من حجرتين، وعدد ١٥ حالة من حالات الدراسة تعيش مع أسرهم في مسكن يتكون من ثلاث حجرات، وقد ذكرت الحالة رقم (١٥): "أنا عايشة أنا وعيالي التلاتة في أوضة واحدة ضيقة وحمام ومطبخ". وهناك من يعيش في حجرتين الزوج والزوجة في حجرة والأبناء مع الجدة في حجرة، حيث ذكرت الحالة رقم (١٩): "أمي وعيالي الأربعة بيناموا مع بعض لو في أوضة كمان كنت هنيم الصبيان لوحدها والبنات تنام مع ستهم". وعدد ٥ حالات من إجمالي حالات الدراسة يعيشون مع أسرهم في حجرة واحدة، وقد يرجع ذلك إلى تدني مستوى الدخول والزيادة السكانية والتي ترغم أكثر من أسرة على السكن في مكان واحد.

- **هيكل المسكن:** تبين من خلال الملاحظة العلمية للباحثة أن المساكن الخاصة بحالات الدراسة تتفاوت من أسرة لأخرى؛ حيث توجد العديد من الأنماط السكنية التي بنيت حديثًا على الطراز الحديث، وقد يرجع ذلك إلى لجوء البعض للهجرة الخارجية، إضافة إلى إحلال بعض المنازل وتجديدها من خلال استبدال الطوب اللبن بالطوب الأبيض، وإن تم الحفاظ على الشكل التقليدي للمسكن، الذي يتجلى في شكل أسقف المنازل والتي مازال يستخدم فيها الخوص والقش ، وقد بلغ عدد المساكن التي كانت بهذا الشكل سبعة مساكن.

المحور الثاني: : تحليل تأثير برنامج "تكافل وكرامة" على تحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة:

– **مدى تأثير الدعم المالي الذي يقدمه البرنامج على دخل الأسر المستفيدة:** تبين من خلال الدعم المالي المقدم من برنامج "تكافل وكرامة" لا يزال غير كافٍ لتحقيق تحسن جوهري في دخل الأسر المستفيدة. جميع الحالات أقرّت أن المبالغ المقدمة لا تغطي احتياجات الأسرة الأساسية مثل السلع الغذائية الضرورية، كما ذكرت الحالة رقم (٢): "لاء مبتكفيش حاجة كلها مبتعديش ال ٥٠٠ جنيه دول ميعيشـــوش حد الأيام دي". وبالرغم من أن الدعم يســـهم في تخفيف العبء، إلا أنه لا يؤدي إلى تحسين واضح في الوضع المعيشي بشكل مستدام. هذا يعكس الحاجة إلى زيادة المبالغ المخصصة لكل أسرة لضمان تحقيق مستوى معيشة كريم يلبي احتياجات الأسرة بشكل كامل.

– **مدى أسهام البرنامج في تحسين القدرة الشرائية للأسر الفقيرة:** تبين من خلال تحليل البيانات أن الدعم المقدم من البرنامج لم يُحسن القدرة الشرائية بشكل فعّال بما يكفي لتغطية احتياجات الأسرة الأساسية. على الرغم من أن الدعم يساهم في تغطية بعض النفقات، إلا أن الأسر المستفيدة تُعبّر عن عدم كفاية المبالغ لتلبية احتياجاتهم الشـــهرية كما في المثال الذي ذكرته الحالة رقم (٩): "مبتعملش حاجة الفلوس دي عشان تحسن وضعنا هيا بتسند بس مبتحسنش الحال لازم تزيد شوية". يشير هذا إلى أن تأثير الدعم على تحسين القدرة الشرائية محدود ولا يزال العديد من الأسر غير قادرة على شراء السلع الأساسية بشكل مناسب.

– **انعكاس البرنامج على استقرار الأسر المستفيدة اقتصاديًا:** تبين من خلال تحليل البيانات أنه على الرغم من أن الدعم المالي من البرنامج يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر بشكل جزئي، إلا أن هناك تحديات كثيرة تعوق استقرار الأسرة بشـــكل دائم. حســـب الآراء الواردة، فإن الأســـر لا تجد في الدعم المقدم ما يعزز

استقرارها الاقتصادي بشكل فعّال. كما ذكرت الحالة رقم (٣٠): "هيا بتسند معايا بس الحال زي ما هو مهيش كفاية أنها تخلى ظروفنا أحسن"، مما يشير إلى أن الدعم يعزز الاستقرار لفترة قصيرة، لكن بدون تغيير طويل الأمد في الوضع الاقتصادي للأسرة.

المحور الثاني: تقييم دور البرنامج في تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر المستفيدة:

– **تأثير البرنامج على زيادة فرص التعليم للأطفال في الأسر المستفيدة:** تبين من خلال تحليل البيانات أن تأثير البرنامج على توفير المتطلبات التعليمية كان محدودًا. أكد جميع المستفيدين أن الدعم المالي لا يكفي لتغطية مصاريف التعليم، سواء كانت رسوم الدراسة أو أدوات الدراسة أو دروس التقوية. كما أوردت الحالة رقم (٧) "لاء مبتكفيش لما يكون معايا ٣ عيال في المدرسة ال ٤٥٠ جنيه هيعملوا لهم ايه ودلوقتي مفيش عيل بيمشي من غير درس". هذا يدل على أن الأسر لا تستطيع تخصيص أموال كافية لدعم تعليم أطفالهم، مما يؤثر سلبًا على فرص التعليم في الأسر المستفيدة.

– **تأثير البرنامج على تحسين مستوى الرعاية الصحية للأسر المستفيدة:** تبين من خلال تحليل البيانات بالرغم من أن البرنامج يقدّم دعمًا صحيًا، إلا أن الأسر المستفيدة لا تستفيد منه بالشكل الأمثل. كما يظهر من ردود الحالات، فإن أغلب الأسر لا تقوم بمتابعة صحية دورية لأبنائها كما هو مطلوب، مما يشير إلى أن شرط المتابعة الصحية غير مفعل بفعالية. على سبيل المثال، قالت الحالة رقم (١٤): "لا مبنروحش هنروح نعمل ايه والوحدة الصحية اللي هنا مقفولة احنا تبع مستشفي سيدي غازي بس مبروحش"؛ مما يدل على أن عدم توفر خدمات صحية قريبة أو عدم وجود متابعة منتظمة يؤثر على استفادة الأسر من هذا الدعم.

– **مساهمة البرنامج في تحسين أنواع التغذية التي تحصل عليها الأسرة:** تبين من

خلال تحليل البيانات أن برنامج "تكافل وكرامة" قد ساعد الأسر في تحسين التغذية بشكل جزئي؛ حيث قدم الدعم المالي للأسر المستفيدة بهدف تخفيف العبء الاقتصادي عليهم. ومع ذلك، فإن تأثير البرنامج على تحسين التغذية لا يزال محدودًا بسبب عدم كفاية المبالغ المقدمة لتلبية جميع احتياجات الأسرة الغذائية بشكل كامل. بعض المستفيدين من البرنامج أشاروا إلى أن الدعم المالي يساعد في شراء بعض المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والزيت، ولكنه لا يغطي احتياجات الأسرة المتنوعة والمستدامة. على سبيل المثال، ذكرت الحالة رقم (٤): "أنا بتسوق بـــ ٨٠ جنيه كل أسبوع وساعات بيجي يوم السوق ومفيش فلوس ممكن أخد شوية رز أبعهم أو غلة ولو الأرض مطلعة حاجة وأتسوق بفلوسهم وبجيب حاجات على القد كدا مبكترش" وتذكر الحالة رقم (٨): "مقضينها والله أسبوع أتسوق واسبوع متسوقش وهيا ٥٠ جنية بعمل حسابي انها تكفي كل حاجة أو أجيب الضروري بس هنعمل ايه في الغلا اللي احنا فيه مفيش حاجة مكفية"، مما يعكس أن الدعم يساهم في توفير بعض احتياجات الأسرة، لكنه لا يحقق تحسنًا كبيرًا في التغذية أو الصحة بشكل مستدام. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن البرنامج يوفر دعمًا للأسر الفقيرة التي قد تعاني من نقص التغذية، فإن الأسر لا تملك دائمًا القدرة على تخصيص هذه المبالغ لشراء الطعام الصحي والمتوازن، بل يتم استخدامها في تلبية احتياجات أخرى، مثل تعليم الأطفال أو تكاليف الرعاية الصحية.

سابعًا: نتائج الدراسة:

٤. تبين أن الدعم المالي المقدم عبر برنامج "تكافل وكرامة" غير كافٍ لتحقيق تحسن جوهري في مستوى دخل الأسر المستفيدة. حيث أقر جميع المشاركين بأن المبالغ المقدمة لا تغطي الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن الدعم يسهم في تخفيف العبء المالي، إلا أنه لا يحقق استقرارًا اقتصاديًا مستدامًا للأسر.

٥. أظهرت البيانات أن الدعم المقدم لا يُحدث تحسنًا ملموسًا في القدرة الشرائية للأسر الفقيرة، إذ تظل هذه الأسر غير قادرة على شراء جميع السلع الأساسية بسبب محدودية الدعم المالي.
٦. تبين أن البرنامج يساهم جزئيًا في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر، لكنه لا يعزز استقرارها بشكل فعال؛ حيث تعتمد الأسر على الدعم بشكل مؤقت، لكنه لا يؤدي إلى تغيير طويل الأمد في ظروفها المعيشية، مما يعكس الحاجة إلى زيادات مالية وتحسين استراتيجيات الدعم لضمان استدامة التأثير.
٧. أظهرت الدراسة أن البرنامج لم ينجح في تغطية جميع تكاليف التعليم؛ حيث تجد الأسر صعوبة في تمويل الرسوم الدراسية، وشراء المستلزمات التعليمية، ودفع تكاليف دروس التقوية. وهذا يحدّ من قدرة الأطفال في الأسر المستفيدة على الحصول على فرص تعليمية متكافئة مقارنةً بغيرهم.
٨. رغم أن البرنامج يتطلب متابعة صحية دورية للأطفال، إلا أن العديد من الأسر لا تلتزم بهذا الشرط بسبب ضعف الوعي أو عدم توفر الخدمات الصحية القريبة. مما يشير إلى ضرورة تعزيز الوعي بأهمية الرعاية الصحية وتوفير خدمات طبية أكثر كفاءة لضمان استفادة الأسر من الدعم الصحي.
٩. ساهم البرنامج جزئيًا في تحسين القدرة على شراء بعض المواد الغذائية الأساسية، لكنه لم يكن كافيًا لتوفير نظام غذائي متكامل للأسر المستفيدة؛ حيث تبين أن العديد من الأسر تواجه صعوبة في شراء الأغذية الصحية والمتنوعة، مما يؤثر على جودة التغذية التي تحصل عليها.

توصيات الدراسة

استنادًا إلى النتائج السابقة التي توصلت إليها من تحليل بيانات المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة"، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- زيادة قيمة الدعم المالي لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق استقرار

اقتصادي أفضل للأسر.

- تحسين آليات تقديم الخدمات الصحية لضمان استفادة المستفيدين من المتابعة الصحية الدورية.
- تقديم دعم إضافي للتعليم لمساعدة الأسر في تغطية تكاليف الدراسة والمستلزمات التعليمية.
- تسهيل إجراءات الاستفادة من البرنامج لضمان وصول الدعم إلى أكبر عدد من الأسر المحتاجة.
- توعية الأسر بأهمية التخطيط المالي لضمان استخدام الدعم في تحقيق تحسن مستدام في مستوى المعيشة.

المراجع

- البنك الدولي، قصة برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، البنك الدولي، ١٥ نوفمبر ٢٠١٨.
- البنك الدولي، تكافل وكرامة: مشروع لشبكة أمان اجتماعي يعزز من تمكين المرأة المصرية ورأس المال البشري، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة مشروع بشأن القرض الصافي المقترح بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار إلى جمهورية مصر العربية من أجل مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، ١١ يونيو ٢٠١٩.
- البنك الدولي، قصة برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية. ١٥ نوفمبر ٢٠١٨. تم الدخول بتاريخ: ٤ يونيو ٢٠٢١. متاح على الرابط: https://www.albankaldawli.org – وبرنامج تكافل وكرامة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٨ يوليو ٢٠٢٠.
- إسماعيل، جمال محمد محمد (٢٠٢٣). معوقات برامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الاجتماعية لفقراء الريف، مجلة القاهرة للخدمة الأجتماعية، المعهد العالي للخدمة الأجتماعية بالقاهرة، العدد ٣٨.
- الدالي، شيماء عبدالعزيز عبدالباسط، (٢٠١٨). دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، المجلد ٧١ – العدد ٣.
- الصديقي، سلوي عثمان عبد السلام، هناء فايز (٢٠١٢) خدمة الفرد (مداخل – نظريات). الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- آية أحمد محمد كمال، فاعلية خدمات برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة الخدمة

الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، المجلد ٣- العدد٥٧، يناير ٢٠١٧.

- برامج ومشـــروعات رعاية الاســـرة، (٢٠٠٣م). معالم الواقع ومقومات ومكونات التطوير من منظور تنموي في دول مجلس التعاون الخليجلى، دراسـة مقدمة الى الملتقلى العلملى والفنى للمسؤلين والمخططين لبرامج ومشروعات الاسرة في دول مجلس التعاون،الشارقة،الامارات العربية المتحدة.
- برنامج تكافل وكرامة الهيئة العامة للاســـتعلامات، الأربعاء، ٠٨ يوليو ٢٠٢٠ <https://www.sis.gov.eg>
- حصاد وزارة التضامن الاجتماعي ٢٠٢٠، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٤ يناير ٢٠٢١.
- خزام، منى عطية، (٢٠٠٦). شـبكات الامان الاجتماعي ومواجهة الفقر لسـكان المناطق العشوائية، رسالة دكتوراة، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.
- رومان، هويدا عدلي (٢٠٢١): الحماية الاجتماعية – نحو عقد اجتماعي أكثر شـــمولاً وتمكينا في مصـــر. تقرير التنمية البشـــرية في مصـــر ٢٠٢١ ، وزارة التخطيط والتنمية الاجتماعية، القاهرة.
- سليمان، عمرو محمد فريد سيد (٢٠١٩)، قرض صندوق النقد الدولي وأثره على الاقتصـاد المصـري، مجلة البحوث القانونية والاقتصـادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، العدد ٥٠.
- ســـليمان، محمود عبدالعليم محمد، (٢٠٢٣). دور برنـامج تكافل وكرامـة في حماية وتمكين الأسرة الفقيرة: دراسة ميدانية في محافظة سوهاج.
- عبدالرحمن، أحمد، وآخرون (٢٠١٩). دور برامج الحماية الاجتماعية في تنمية الحياة المعيشـية لدى المسـتفيدين منها – دراسـة في بيئة حضـرية وريفية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، مجلة العلوم البيئية، جامعة عين شمس.

- عثمان عبد الفتاح (٢٠٠٠). المدارس المعاصـــرة في خدمة الفرد نحو نظرية جديدة للمجتمع العربي، ج (٢)، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية, ط ٣.
- غباش، منوبي، (٢٠١٩). فكرة الفقر وواقع الفقراء، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد ٨، العدد ٣٠.
- "poverty" Della Summers_ Longman active study dictionary. Page. 507